

برّي: لا للتمديد ولا لتعديل قانون الإنتخاب

تقرير

قبل الوصول الى

جلسة البرلمان الاثني لاضرار

مشاريع القوانين المعجلة

الثلاثة، استعجب السجك

الداخلي، اشهرها قبل اوانها

الطبيعي، الخوض في

انتخابات ايار 2018 كانتا

واقعة غداً، ثمة قانونون

بحصولها، واخرون يتمديد

رابم، والثلاثون ينتظرون

هبوط ما يعطلها

نقولاً ناصيف

مقدار ما تطبع العجلة التصويت على اول القوانين المعجلة الثلاثة المطروحة امام مجلس النواب في جلسة بعد غد الاثنين، وهو قانون الضرائب، ينتظر ثالث رزمة المشاريع الثلاثة، وهو ادخال بند في مشروع موازنة 2017 يتعهد فيه وزير المال انجاز قطع الحساب ما بين ستة شهر وسنة، جدل مستفيض في الجانب الدستوري منه، بزرتة التسوية الرئاسية في انه المدخل الوحيد للتمكن من اقرار مشروع موازنة 2017 بلا موانع دستورية، كالتى تطلبها المادة 87، واشترطها اولاً اقرار قطع الحساب، غير المتوافر في الاصل مالياً وسياسياً، في حجة التسوية الرئاسية ان اقرار موازنة للمرة الاولى عام 2005 يعيد انخراط دورة الادارة المالية للبلاد وضبط الانفاق، ثم ينظر في قطع الحساب.

مع ذلك لا يسع هذا التبرير ابتلاع فكرة المخالفة الدستورية في مشروع القانون، المعرض لابطال اذا كان ثمة من يفعل. اذ يؤول مشروع القانون الى تعليق المادة 87 من الدستور بقانون عادي، بينما يتطلب تعليقها - كوجه آخر للتعديل - نصاباً موصوفاً تبعاً للمادتين 77 و78 سواء ورد من الحكومة او من مجلس النواب. أخفق اقتراح تعليق المادة 87 وفق الاصول الدستورية المنصوص عليها لاعادة النظر في الدستور، فإذا التسوية هذه ليست المحاولة اليتيمة للعهد والحكومة في أن للخروج على القواعد الدستورية. بسبب خلاف سياسي على تعليق المادة 87، ملازم لتوافق سياسي على ضرورة اقرار موازنة 2017 في أقرب وقت بلا شروط

لاتخاذ مواقف مغايرة لمواقفه الحالية في الداخل اللبناني، والعودة إلى مواجهة حزب الله، أو على الأقل توتير الأجواء تماشياً مع أجواء التصعيد الأميركية ضد إيران وحزب الله إلا أن أكثر من طرف سياسي أكد لـ«الأخبار» اطمئنانه لحكمة الحريري، والاقتران بان رئيس الحكومة لن ينجز وراء التحريض الذي لن تكون له ترجمة في حال قرّر السير فيه، سوى شل الحكومة أو استقالتها، مشبّهين الأمر بـ«الانتحار السياسي»، و«الحريري ليس في وارد الانتحار». وربط أكثر من مصدر سياسي بارز استدعاءات البعض في فريق 14 آذار إلى السعودية، بالسعي السعودي لتوحيد جهود 14 آذار قبل الانتخابات، وليس أبعد من ذلك، «وحتى لو طلبت السعودية ذلك، ليس بمقدور هؤلاء التحرك طالما أن الحريري خارج اللعبة». وعلمت «الأخبار» أن الحريري قد يزور السعودية قريباً للقاء المسؤولين هناك، ووضعهم في صورة التطوّرات اللبنانية، وضرورة الحفاظ على التهدئة.

الى ذلك، لا تزال مسألة سلسلة الرتب والرواتب وقانون الضرائب والموازنة محور الاهتمام السياسي. ومن المفترض أن تحمل جلسة مجلس النواب، الإثنين، المسار الأخير لقانون الضرائب، بعد المخاض الذي مرّ فيه وسلسلة الرتب والرواتب في الفترة الماضية. وتوقّعت مصادر الرئيس نبيه بري أن تنتهي الأمور على خير في الجلسة المخصصة لإقرار قانون الضرائب بعد تعديله. وعن الكلام الذي يتم تداوله عن نيّة بعض الأطراف الطعن فيه، قالت المصادر إن قانون الضرائب إن توقف، يعني وقف دفع الرواتب للشهر المقبل على أساس الجداول الجديدة، فمن «لديه الجرأة لفعل كهذا فليجرب».

وفيما تسير أمور جلسة الإثنين على ما يرام، علمت «الأخبار» أن مشروع موازنة 2017 و2018 سيكون قريباً على طاولة مجلس الوزراء، ما إن يعود الحريري من رحلته إلى الفاتيكان وإيطاليا.

(الأخبار)

تقرير

كباش الحريري - ريفي: اللواء «يضرب» في بيروت!

عبد الكافي الصمد

قبل أيام من جلسة مجلس الوزراء التي كان مقرراً عقدها في سرايا طرابلس في 28 أيلول الماضي، ضمن جلسات أعلنت الحكومة أنها ستعقدتها في المناطق، التقى الرئيس سعد الحريري فريق عمله ومستشاريه ومقربين منه، وبعضهم من طرابلس، لاستطلاع التحضيرات والأجواء قبل الجلسة. لكن ما سمعه عن «استياء عارم» في طرابلس، وعن «تحضير أطراف لتنظيم اعتصامات بالتزامن مع الجلسة» دفعه إلى طلب إرجائها، من دون صدور أي تفسير رسمي، باستثناء تسريبات إعلامية أفادت بأن الإرجاء فرضته جلسات

مقربة من حزب الله لـ«الأخبار» إن الثنائي الشيعي إتفق على أن يسمى الحزب مرشحاً عن المقعد الشيعي في البقاع الأوسط (يجري التداول باسم الدكتور حسام أبو حمدان)، وحركة أمل مرشحاً عن المقعد الشيعي في البقاع الغربي. المصادر أكدت أنه «ليس لدينا أية إشكالية مع حلفائنا. نحن متحالفون مع التيار الوطني الحر والمردة ومع كل من يؤيد نهج المقاومة». أما التحالف مع المرشح السني «فسيكون بناءً على موقفه السياسي». علماً أن يجري التداول باسم سعيد سلوم كأبرز المرشحين عن المقعد السني على لائحة تحالف حزب الله - الوطني الحر، ما لم يحسم المرشح رضا الميس وجهة تحالفاته.

مسبقة بما فيها قطع الحساب، جيء بهذا الاقتراح كي يلتحق في أقل من شهرين بمخالفة دستورية سبقتها لا تقل تأثيراً عن مشروع القانون المعجل، هي التهرب من اجراء انتخابات نيابية فرعية تطبيقاً للمادة 41.

لم يتكبد أحد، في العهد والحكومة معاً، عناء البحث عن مخرج للمادة 41 على غرار المخرج الوارد في مشروع القانون المعجل في جلسة الاثنين. بسبب رفض من لا يريد اجراءها في طرابلس كما في كسروان، تهرّب المسؤولون من مقارنة الانتخابات النيابية الفرعية على انها استحقاق دستوري ملزم، وليس خياراً متروكاً للمفاضلة بين ان تجرى او تُرجأ. لم يؤت على ذكر تعليق المادة 41 على نحو التفكير في تعليق المادة 87، وكلتا المادتين تتساويان في كونهما ملزمتين للسلطات المعنية في تطبيقهما: قطع الحساب لا يقل اهمية عن الانتخاب الفرعي، والعكس صحيح.

بذلك بدا المسؤولون المعنيون بالشأن يقاربون كلتي المشكلتين على نحو منفصل وبطريقة مختلفة. فاذا الانتخابات الفرعية معطلة اكثر منها مؤجلة على نحو ما يمكن ان يفسره تعليق المادة 41، كتأجيل تطبيق المادة 87. بذلك يتفادون الدنو من المادتين الملزمتين تارة بمخالفة دستورية، وطوراً بتعمد إهمالها والتهرب منها بلا اي مبرر دستوري او قانوني او سياسي حتى. طوي نهاياً أي خوض في الانتخابات النيابية الفرعية، الا ان السجل بكر في ولوج الاستحقاق الاكبر والابعد عام 2018.

لا يرى رئيس مجلس النواب نبيه بري تفسيراً لاستعجال الكلام في الاستحقاق المقبل سوى انه الملف الذي يلي مشروع موازنة 2017

برّي: ليس مسموحاً ان لا تجري انتخابات نيابية بعد ثلاثة قوانين تمديد (مروان طحطح)



في موعدها».

اهمية. بعدما صار الى تأليف هيئة الاشراف على الانتخابات، وينتظر ان تقسم اليمين امام رئيس الجمهورية الاسبوع المقبل، وبعد تخصيص مجلس الوزراء البارحة الاعتمادات المالية اللازمة لمهمتها، باتت الخطوات الاجرائية التالية على الطريق، أهمها صدور مرسوم دعوة الهيئات الناجبة في شباط المقبل حداً أقصى، 90 يوماً على الأقل قبل الموعد المقرر لاجراء الانتخابات النيابية العامة. على ان رئيس المجلس يقطع للفقير الطريق على مواقف تترنح من حين الى آخر.

يقول: «لا تمديد لمجلس النواب وإن ليوم او اثنين. الانتخابات ستجرى في موعدها وسيذهب الجميع اليها. لكن أيضاً لا بحث على الاطلاق في تعديل قانون الانتخاب الجديد كما يطرح البعض، او يحاول ان يوجي بوجود ورشة نيابية للتعديل. هذا موقف على الاقل. وضع القانون الجديد كي يطبق، لا كي يصير الى المطالبة بتعديله قبل ان ينصر تطبيقه للمرة الاولى في احسن الاحوال. بنوده واضحة، والجميع وافق عليها، وصوت بعد مخاض طويل».

بضيف: «لا اسباب تقنية لعرقلة تطبيقه. اذا لم يُتخ انجاز البطاقة المغنطة فإن الحل يكمن في القانون نفسه، وهو ان يقترح الناخبون بطاقة الهوية، لكن في اماكن قيودهم وليس في اماكن سكنهم على نحو ما اوصت به البطاقة المغنطة. الوقت لم يعد يسمح بانجازها. قلت مرة تلو مرة تجري الانتخابات الآن بما هو متوافر، وهي بطاقة الهوية، على ان يصير في غضون السنوات الاربع المقبلة الى انجاز البطاقة المغنطة. بذلك يصبح امامنا متسع كاف من الوقت، في الامكان معه توزيع مليون بطاقة في السنة عوض ان نعمد الآن الى توزيع مليون بطاقة في الشهر الواحد قبل الوصول الى انتخابات ايار، وهو امر مستحيل. على مهل يحضرون لانجاز البطاقة المغنطة ما ان ننتهي من الانتخابات المقبلة».

يسارع رئيس المجلس الى القول ايضاً: «ليس مسموحاً بعد الآن ان لا تجري انتخابات نيابية بعد ثلاثة قوانين تمديد. لا يمكن الدفاع عن اي تمديد ولا القبول بالكلام عنه حتى. لا يحدثني احد بطروف استثنائية تحول دون اجرائها. وحده غضب الطبيعة قد يؤثر على اجرائها لكن ليس اي احد آخر. الانتخابات واقعة في موعدها».

كباش الحريري - ريفي: اللواء «يضرب» في بيروت!

المنظر عنها. لكن، في الساعات الـ48 الماضية، عاد الحديث عن الجلسة إلى الواجهة مجدداً. إذ أعلن وزير العمل محمد كبرارة، بعد اجتماع «إنمائي» عُقد في سرايا الحكومية برئاسة الحريري، حضره النائب سمير الجسر ورئيس بلدية الميناء عبد القادر علم الدين ومستشارا الحريري فادي فواز وعبد الغني كبرارة، أن الجلسة ستعقد «قريباً بإذن الله». وأكد الجسر أن الجلسة «ستعقد حتماً»، ولفت منسّق تيار المستقبل في طرابلس ناصر عدرة إلى أن الجلسة «ستؤكد حصّة كبيرة من المشاريع للعاصمة الثانية».

النظر عنها. لكن، في الساعات الـ48 الماضية، عاد الحديث عن الجلسة إلى الواجهة مجدداً. إذ أعلن وزير العمل محمد كبرارة، بعد اجتماع «إنمائي» عُقد في سرايا الحكومية برئاسة الحريري، حضره النائب سمير الجسر ورئيس بلدية الميناء عبد القادر علم الدين ومستشارا الحريري فادي فواز وعبد الغني كبرارة، أن الجلسة ستعقد «قريباً بإذن الله». وأكد الجسر أن الجلسة «ستعقد حتماً»، ولفت منسّق تيار المستقبل في طرابلس ناصر عدرة إلى أن الجلسة «ستؤكد حصّة كبيرة من المشاريع للعاصمة الثانية».

المنظر عنها. لكن، في الساعات الـ48 الماضية، عاد الحديث عن الجلسة إلى الواجهة مجدداً. إذ أعلن وزير العمل محمد كبرارة، بعد اجتماع «إنمائي» عُقد في سرايا الحكومية برئاسة الحريري، حضره النائب سمير الجسر ورئيس بلدية الميناء عبد القادر علم الدين ومستشارا الحريري فادي فواز وعبد الغني كبرارة، أن الجلسة ستعقد «قريباً بإذن الله». وأكد الجسر أن الجلسة «ستعقد حتماً»، ولفت منسّق تيار المستقبل في طرابلس ناصر عدرة إلى أن الجلسة «ستؤكد حصّة كبيرة من المشاريع للعاصمة الثانية».